الكورد السوريون ومشروع تشكيل الحكومة الكوردية في العام 1934

د. علي تتر توفيق
استاذ مساعد

علي صالح حمدان حامد
مدرس

كلية العلوم الانسانية، جامعة دهوك، اقليم كردستان العراق

المستخلص

استقر الكورد في وطنهم كوردستان - سوريا منذ اقدم العصور، و تلك المناطق الكوردية تعد جزءا من كوردستان بحسب شهادات الرحالة الذين زاروا تلك المناطق في مختلف العهود، حيث وجد كورد سوريا انفسهم جزءا من الوطن السوري الحديث من دون الاخذ برأيهم، ومع ذلك حافظوا على النسيج الاجتماعي للشعب السوري، وعدوا المكون القومي الثاني بعد القومية العربية، حيث عملت فرنسا بحسب التقارير البريطانية والسلطات المحلية في العراق، على تشكيل حكومة كوردية في غرب كوردستان على يد الشخصيات الكوردية المعروفة في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين بالرغم من ان تلك الوثائق المهمة بالغت في تقدير الوضع السياسي بالحديث عن الرغبة الفرنسية بدعم الكورد في سوريا، حيث تحظى تلك الوثائق باهمية خاصة لانها تلقي الضوء على احداث جرت لم يكن من الممكن معرفتها لولا تسليط الضوء عليها من قبل البريطانيين، على اي حال، تعد دراسة تشكيل الحكومة الكوردية في كوردستان - سوريا، امرا جديرا بالدراسة ومؤشرا مهما على تطور الوعي السياسي عند الكورد السوريين خلال تلك المرحلة المبكرة من تاريخهم السياسي بعد انضمامهم للدولة السورية تحت انتداب الفرنسي.

الكلمات الدالة : الكورد، سوريا، التقارير، الحكومة الكوردية، الجزيرة السورية.

1. المقدمة

منطقة الجزيرة العليا (الحسكة) [1]، وهي المجال المكاني للبحث، والتي تشكل اكثرية (كوردستان- سوريا) كما هو معلوم بأهمية واضحة منذ إلحاقها بالدولة السورية الحديثة في مطلع العشرينيات من القرن الماضي، حيث وصفت المنطقة بانها (سلة الغذاء السوري)، كما اطلق عليها ايضا تسمية (كاليفورنيا الشرق) بسبب المزايا الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها[2]. أدت عوامل عدة دورا مهما في كتابة هذا البحث، تأتي في المقام الأول منها، اهمية التقارير البريطانية التي تنشر للمرة الاولى في اماطة اللثام عن الثغرات التي كانت تشكل عائقا واضحا في معرفة موقف فرنسا من الكورد السوريين اواسط الثلاثينيات من القرن الفائت بخاصة ان سوريا كانت تمر بمرحلة مهمة من تاريخها الحديث[3]، فضلا عن محاولات عدد من الكتاب إظهار الكورد السوريين و كأنهم من العناصر الطارئة على المنطقة، بخاصة بعد ازدياد دورهم في الاحداث السورية منذ العام 2011، حتى انه بات من الصعوبة بمكان عدم الاشارة الى دور الكورد السوريين فيما يجري من التطورات السياسية في سوريا حاليا، وخصوصا رغبتهم بتأسيس حكومة كوردية في اطار سوريا اتحادية كما تؤكد التنظيمات السياسية الكوردية بصورة مستمرة[4]. حاول البحث الاجابة على تساؤلات عدة، تمحور حول الوجود التاريخي للكورد في مناطقهم في الجزيرة العليا، وخفايا مشروع اقامة الحكومة الكوردية، ولعل التساؤل الاهم كان: هل سعى الكورد الى اقامة حكومة خاصة بهم في سوريا خلال العام1934، في ضوء ما توفره التقارير البريطانية عن الموضوع؟ اعتمد البحث على المصادر الأصلية للموضوع، اذ حازت الوثائق على أهميتها في الدراسة، إذ لا تاريخ من دون وثائق، وتراوحت ما بين الوثائق السورية الرسمية إلى جانب الوثائق الفرنسية والبريطانية، والتي كان لها فضل كبير في الكشف عن الخفايا والثغرات الموجودة في تاريخ المنطقة، فضلا عن الكتب والجرائد. جرى تقسيم البحث الى عدة محاور، اذ شمل على محور (نبذة جغرافية عن الجزيرة العليا الحسكة)، حيث تناول شرح جغرافية المنطقة واهميتها الاقتصادية والسكانية، كما كرس (الوجود الكوردي التاريخي في منطقة الجزيرة العليا الحسكة) لاظهار قدم الوجود الكوردي على ارضه التاريخية في منطقة الجزيرة، وهو ما يدحض النظريات التي تحاول النيل من اصالة

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز
المجلد 7، العدد 1 (2018)
استلم البحث في 2018/1/2، قبل في 2018/2/22
ورقة بحث منتظمة نشرت في 2018/3/31
البريد الالكتروني للباحث:sumabina@yahoo.com
حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4.0

doi: 10.25007/ajnu.v7n1a173

الكورد السوريين في وطنهم التاريخي، فيما تناول (ضم المناطق الكوردية الى دولة سوريا الناشئة) كيفية قيام فرنسا بضم مناطقهم الى سوريا عبر رسم الحدود مع تركيا، كذلك تطرق (مشروع الحكومة الكوردية 1931-1934) لتناول ما ورد في التقارير البريطانية شبه اليومية من قبل المسؤولين الانكليز في البلدات العراقية الحدودية مع سوريا حول تطور الاوضاع بخصوص السياسة الفرنسية المحلية ازاء الكورد السوريين.

2. نبذة جغرافية عن الجزيرة العليا (الحسكة)

تقتضي الضرورة العلمية التعريف بالجزيرة العليا، والتي يطلق عليها تسمية محافظة الحسكة حاليا، وتقع في شمال شرقي الجزيرة ولموقعها أهمية دولية، إذ تحدها تركيا من الشمال والعراق من الشرق، وتضم المحافظة أربع مناطق هي: الحسكة والقامشلي وسرى كانيه وديريك وفيها (11) ناحية[5]. وتبلغ مساحة المحافظة نحو (23333) كم2، وتشكل (14%) من مساحة أراضي سوريا، وترتيبها الثالث من حيث المساحة، أما عدد سكانها فهو نحو مليون و377 ألف نسمة بحسب إحصاء العام 2008، وترتيبها السادس من حيث عدد سكان سوريا[6]. تعد الحسكة في الوقت الحالي من أهم المحافظات الزراعية السورية، إذ تنتج نحو(40–45%) من إنتاج سوريا من القمح، ونحو (35%) من إنتاج القطن، ويشكل النشاط الزراعي النشاط الاقتصادي الأهم والأكبر فيها، حيث تبلغ مساحة المحافظة الإجمالية (2333359) هكتار، ويبلغ عدد القرى والمزارع في المحافظة (2753) قرية ومزرعة، وتتوزع الأراضي في المحافظة إلى أراض قابلة للزراعة (1566008) هكتار، وهذه تشكل نسبة (63%) من المساحة الإجمالية للمحافظة، منها (417494)هكتار أراضي مزروعة مروية، وتشكل نسبة (29%) من الأراضي القابلة للزراعة، و(792503) هكتار بعل، وتشكل نسبة (70%) من الأراضي للزراعة[7]. تشتهر المنطقة بأنها تضم العديد من الثروات المهمة، وبالأخص النفط، وكانت بداية اكتشاف التنقيب عندما تأسست شركة نفط سوريا كفرع من شركة نفط عراقية، وحصلت في عام 1936على امتياز للتنقيب، ومرت بمرحلتين: الأولى من عام 1936 وانتهت في نيسان1941، والثانية من عام 1947 الى عام 1951. استؤنف التنقيب عام 1955 وفي عام 1956 اكتشف النفط التجاري لأول مرة في حقل قره جوخ الكوردي، بعدها منحت شركة كونكورديا الألمانية امتياز للبحث والتنقيب ضمن مساحة بحدود (1400) كم2، وقد اكتشف النفط في حقل سويدية الكوردي ايضا من قبل الشركة المذكورة عام 1959، واستمرت أعمال الحفر حتى عام 1962[8].

3. الوجود الكوردي التاريخي في الجزيرة العليا (الحسكة)

كانت منطقة الجزيرة العليا ارضا عاش فيها الشعب الكوردي تاريخيا[9]، اذ تؤيد تنقيبات البعثات الاثرية التي اجريت في عدد من المواقع الاثرية، انها كانت مسكونة بالكورد دائما[10]. لقد عاش ابناء سوبارتو في المنطقة الواقعة بين جبال زاكروس ونهر الخابور، كما اتخذ الحوريون من مدينة أوركيش عاصمة لدولتهم وهي تقع على منابع الخابور، وكان الملك الميتاني ساوشستر الأول قد جعل مدينة (واشوكاني/ سرى كانيه) عند منابع نهر الخابور مركزاً لحكمه، كما تظهر السجلات التاريخية ان المملكة الميتانية قد بنت مملكتها في الحدود الجغرافية للمنطقة، ومنها توسعت لتشمل المناطق المجاورة، حيث يقول الآثاري ميركو نوفاك بخصوص ذلك:" يقع تل براك على نهر الجقجق الأسفل في منطقة مثلث الخابور، قلب مملكة ميتاني وهي معروفة باسم خانيكلبات"[11]. يتكرر الامر ذاته في العصور الاسلامية، وبالرغم من تسمية المنطقة ب.(ديار ربيعة) في المصادر العربية نسبة الى قبيلة بني ربيعة التي لا تمت الى جغرافية المكان بصلة كون اصولها تعود الى شبه الجزيرة العربية، فان الاصل التاريخي للمنطقة بقي ثابتا، فمن المعروف ان منازل ربيعة تقع في سفوح جبل غمر ذي كندة، والقسم الاوسط ذات عرق وما يليه من بلاد نجد الى الغور من تهامة[12]. يذكر الجغرافي ابن حوقل في القرن العاشر الميلادي ان الجزيرة تتبع جغرافية كوردستان بطريقة غير مباشرة بقوله:" وليس بين ايديهم (ماردين) حائل يمنعهم من النظر الى برية رأس العين والخابور وسنجار"[13]. بل ان ابن حوقل يؤكد ان حدود العرب تبدأ من غرب نهر الفرات بقوله:" ثم يبدأ الفرات على ديار العرب حتى ينتهي الى الرقة وقرقيسيا والرحبة..." [14]، ويذكر ايضا :" واما الشام فان غربها بحر الروم وشرقيها البادية من ايلة الى الفرات..." [15]. ويعرف ابن حوقل المنطقة بقوله:" اما الجزيرة التي بين دجلة والفرات وتشتمل على ديار ربيعة ومضر". ويصف اهالي منطق الجزيرة ب.:" والجزيرة اقليم جليل بنفسه، شريف لسكانه، رفد بخصبه كثير الجبايات"[16]. لقد بقيت منطقة الجزيرة العليا تابعة للكورد خلال القرنين العاشر والحادي عشر، اذ يذكر الفارقي مؤرخ الدولة المروانية – الدوستكية (990-1085) ما يلي :" وملك جميع ديار ونصيبين والجزيرة في مدة يسيرة، وهو اول من ملك من الاكراد." [17]، وفي القرنين الثاني والثالث عشر استمر الطابع الكوردي للمنطقة، حيث يذكر الجغرافي ياقوت الحموي

doi: 10.25007/ajnu.v7n1a173

(1179.... 1229) حدود الجزيرة بقوله:"جزيرة اقور هي التي بين دجلة والفرات، مجاورة الشام، تشتمل على ديار مضر وديار ربيعة، بها مدن جليلة وحصون وقلاع كثيرة، ومن امهات مدنها حران، الرها، الرقة، رأس العين، نصيبين، سنجار، الخابور، ماردين، امد، ميافارقين، الموصل، وغير ذلك"[18]. كما ان المؤرخ المقريزي (1364 ..... 1442)، والذي قسم العالم الى عدة اقاليم، يقول عن الاقليم الرابع مسافته ثلاثمائة ميل، ويبدىء من الشرق فيمر ببلاد التتر وخراسان، وينتهي ب.:"دينور، والموصل، ونصيبين، وآمد ورأس العين وشميساط، والرقة، ويمر ببلاد الشام ليدخل فيه بالس ومسح وملطية وحلب وانطاكية..." [19]. وحديثا، اسس خضر آغا الملي وولده إسماعيل آغا في منتصف القرن السادس عشر شبه الإمارة الملية في برية ماردين، وذلك بدءا من منحدر ماردين الجنوبي ولغاية السهول الواقعة بين جبل عبد العزيز وجبل شنكال، وأثناء استقرار خضر آغا الملي في المنطقة الجنوبية من برية ماردين، اتفق مع قبيلة الطي على رسم الحدود، وكان نهر خابور في مجراه الجنوبي، جنوب مدينة الحسكة هو الحد الفاصل بين مناطق الطي ومناطق الجزيرة العليا حتى عامودا وما بعدها بما فيها جبل كوك، ويوجد في أعلى تل قرية تل موزان ضريح تمي مجدل بك بن خضر آغا الملي، والمتوفي عام 1810[20]. كما أسس زعيم العشائر الملية ابراهيم باشا الملي (1845-1909) [21] في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، شبه امارة كردية مركزها ويران شهر، من خلال تجمع عدد كبير من العشائر الكردية في المنطقة، وهذا الامر كان وراء قدرته على الانتصار على قبيلة الشمر عام 1890، وقتل شيخها فرحان باشا[22]، لا سيما ان هجرة قبيلة شمر إلى شمال الجزيرة كانت قد اثرت كثيراً على الكرد الايزيدية في سنجار وعشائر الملي التي عادت وانتصرت على خصومها في معركة حاسمة عام 1901، واستخلصت مراعيها وابعدت الشمر نحو الجنوب[23]. ويشير الباحث احمد وصفي زكريا (1889-1964)، والذي يعد من اوائل الباحثين السوريين الذين تحدثوا عن الكورد بانصاف من خلال قوله : "الاكراد يكثر وجودهم في شمال بلاد الشام على مقربة من الحدود التركية الحالية في حرة اللجة شمالي العمق وفي اقضية اعزاز والباب وجرابلس والاقضية التي في الشمال الشرقي من لواء الجزيرة الفراتية. وكل هؤلاء أكراد الفاح لم تصل إليهم العربية بشيء"[24] وكذلك يشير كاتب عربي آخر، هو أديب معوض في منتصف الاربعينيات من القرن الماضي، إلى ان "كرد سوريا لهم ما بين الالفين والالف والثمانمائة قرية كلها كردية يتخللها بعض القرى أو المزارع من غير الكرد، وان تلك المناطق على الشكل الاتي "غربا من ضواحي مدينة الاسكندرونة، شرقا على الخليج حيث تنتهي غربا فروع جبل الاكراد، وشرقا حتى منتهى قضاء الجزيرة"[25].

4. ضم المناطق الكوردية الى دولة سوريا الناشئة

كانت اتفاقية سايكس –بيكو في العام 1916 بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الكرد، اذ ان الاتفاقية قسمت الاراضي الكردية وصادرتها لصالح القوميات الجارة[26]، بخاصة ان الحلفاء وتركيا سعوا لتعديل اتفاقية سيفر[27]، من خلال عقد مؤتمر لندن في 4 آذار 1921، كما ان فرنسا قامت بعد وصولها إلى سوريا الى عقد اتفاقية انقرة مع تركيا في 20 تشرين الأول 1921[28]، حيث تبرز اهمية اتفاقية انقرة في انها كانت البداية في إلحاق جزء من كردستان بالدولة السورية، ولم تكن السلطات الفرنسية المنتدبة وحدها لا تعد هذه الاراضي جزءا من سوريا فحسب، بل ان الاوساط السياسية السورية كانت تتمسك بهذا الرأي، وليس ادل على ذلك، مقررات المؤتمر السوري العام الذي عقد في 3 حزيران 1919 والتي كان من النقاط البارزة التي تم اتخاذها، رسم حدود الدولة السورية بالاستناد إلى حدودها القديمة وذلك كخطوة لاعلان استقلالها[29]، اذ لم تشمل او تتضمن الاشارة إلى منطقة الجزيرة كجزء من سوريا، ومما يدعم هذا الراي ان القائمين على المؤتمر لم يوجهوا الدعوة إلى أية شخصية كوردية لحضور المؤتمر، لذا اقتصر الحضور الكردي على جماعات كوردية خارج جغرافية كوردستان عرف من شخصياتها في الحي الكوردي بدمشق[30]: عبد الرحمن اليوسف، سيد رمضان ومن حلب ابراهيم هنانو[31] ومن حماة خالد البرازي[32]. تركت الاتفاقية نتائج مهمة على الكورد السوريين، اذ اضطرت عدد من العشائر الكوردية البقاء في الجانب السوري من خط الحدود وهي التي كانت تنتقل على اراضيها التاريخية دون أي موانع طبيعية وبشرية قبيل ذلك، فعلى سبيل المثال وبعد رسم الحدود بين سوريا وتركيا استقر القسم الأكبر من عشائر الملية في سرى كانيه وفي الحسكة وأجزاء اخرى من الجزيرة[33]. احتلت الجيوش الفرنسية منطقة الجزيرة العليا اثناء سيطرتها على عموم سوريا، وكان اول ما ضم إلى سوريا من أراضي الجزيرة هي منطقة الحسكة وسري كانيه، اذ دخل الجيش الفرنسي الحسكة في ايار 1922 بقيادة الكونونيل بيتغو غرانوت، واصبحت الحسكة مركز قضاء الحق بمتصرفية دير الزور عام 1923[34]. وكانت قد بنيت عندما قدم شخص من ماردين وبنى بيتا في الحسكة، واستقر في الجهة الغربية لتل الحسكة على الضفة اليسرى لنهر خابور، وبدأ العمران في الحسكة ببناء ثكنة عسكرية في عهد السلطان عبدالحميد عام 1907، وفي عام 1908 سكنت مجموعة

doi: 10.25007/ajnu.v7n1a173

من العوائل السريانية الحسكة، فضلا عن العوائل الكردية من اتحاد العشائر الملية، حتى ان ابراهيم باشا الملي زعيم الملية دفن بعد مقتله في قرية صفيا شمال الحسكة، كما هاجرت عوائل مسيحية المدينة بعد المجازر التي حدثت في تركيا خلال (1914-1915) [35]. تتألف منطقة الجزيرة من القامشلي[36]، وهي تقع بين الحدود التركية ومنطقة ديريك[37]، وتتألف من سهول واسعة تقابلها من الجهة الأخرى مدينة نصيبين[38]، ويعود تاريخ انشاؤها إلى عام 1923 عندما شرع احد وجهاء الكورد، وهو عبد القادر علي بك في انشاء اول بناية في جنوب مدينة نصيبين شرقي نهر جقجق في الموقع المعروف اليوم بحارة (قدور بك)، ثم بدأ الكورد يبنون مساكنهم حولها، والذي شجعهم اكثر على السكن في المنطقة، قيام الفرنسيين في 20 آب 1926 ببناء الثكنات العسكرية والمكاتب الادارية فيها وتخطيط اولي للمدينة[39]. اما قضاء ديريك، فكان مركزه اول مرة في قرية عين ديوار عام 1931، وتقع على الهضبة الغربية المشرفة على نهر دجلة، واطلقت عليها عدة تسميات من اشهرها تسمية (منقار البطة) لأن تلك البقعة من الأراضي تشبه منقار البطة بشكل واضح[40]. بذل الفرنسيون جهود واضحة ابان الاعوام الاولى من انتدابهم على سوريا لاسكان عناصر مسيحية في منطقة الجزيرة، حيث يشير مصدر بريطاني الى ذلك دون الاشارة الى اي هجرة كردية من خلال قوله: "اعتنت فرنسا بعشرات الالوف من المسيحيين الذين خرجوا لاجئين من الاناضول... ففي كانون الاول 1921 تدفق 30 الف لاجيء معدم من الارمن الى شمال سوريا والى لبنان وابتدأت موجة لجوء اخرى في اواخر سنة 1922 فوصل 15000 ارمني اخر الى حلب، وفي اواسط 1923 وصل 30000 اخرون كان ثلثهم من اليونانيين والباقون من الارمن"[41]. ويذكر كذلك :"ان تعداد اللاجئين الذين استوطنوا البلاد في اكانون الثاني 1925 هو: 89000 ارمني، 4000 كلداني، 1800 يعقوبي، 900 يوناني ارثوذكسي، 250 كاثوليكي سوري"[42]. بخاصة ان عدد العرب البدو الذين استوطنوا منطقة الجزيرة العليا في الثلاثينيات كان اقل من الكورد، بل يلاحظ ان تعدادهم لا يقارن مع عدد افراد أي عشيرة كوردية في المنطقة[43]، اذ يورد احد المصادر ما يلي: قبيلة طي، عدد البيوت (1500)، القبيلة الجبور، عدد البيوت (2000)، القبيلة الشرابين، عدد البيوت (300) [44]. كانت بداية تشكيل الوحدات الادارية واولى قرارات الدولة السورية الناشئة في منطقة الجزيرة العليا، صدور القرار ذي الرقم (237)، والذي ورد فيه: بناء على القرار ذي الرقم (2980) الصادر في 5 كانون الاول 1924، والقاضي بتأسيس الدولة السورية، وعلى قرار حكومة دولة حلب رقم (346) الصادر في 11 ايار 1922 والمتضمن تعيين حدود لواء دير الزور، وبناء على قرار حاكم دولة حلب ذي الرقم (5688-73) الصادر في 15 كانون الثاني 1923، وبناء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مندوب المفوض السامي لدى دولة سورية، تشكيل قضاء الحسكة الذي يحتوي على اربع نواحي مراكزها في: شدادي، حسجة، رأس العين، وعامودا[45]. تؤكد الوثائق الفرنسية والبريطانية عموما على ان الكورد الذين الحق جزء من وطنهم بالدولة السورية، كانوا يشعرون بتمايزهم القومي، ومن بين تلك الوثائق عريضة موقعة من قبل 19 وجيه كوردي من مختلف المناطق الكوردية الخاضعة للانتداب الفرنسي، ومسجلة في ديوان المفوض السامي الفرنسي في 15 نيسان 1930، تحت رقم (6501)، وهذا نصها: إلى سيادة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سورية و لبنان صاحب السيادة نحن الموقعون أدناه، من أصل كوردي، رعايا الأقاليم الخاضعة للانتداب الفرنسي، نتشرف بأن نعرض على سيادتكم ما يلي: هذه البلاد الخاضعة للانتداب، التي عانت منذ قرون من إهمال و ظلم الإدارة التركية، تستفيد منذ حوالي عشرة سنوات من سعادة العيش في عهد من الرفاهة و التقدم، بفضل الانتداب الفرنسي. تمكنت فرنسه من تحقيق هذه النتيجة السعيدة فقط بفضل حكمتها التي منحت بموجبها إدارات خاصة إلى المجتمعات السياسية من أكبرها وحتى أصغر أقلية اجتماعية أو دينية، إدارات ملائمة مع أوساطها وأعرافها ومفاهيمها. من بين هذه المجتمعات الخاضعة للانتداب الفرنسي، كان العرق الكردي حتى الآن الوحيد الذي لم يستفد بشكل تام من هذا العمل الحضاري. مع أنه يستحق إدارة خاصة بشكل تام، فالعرق الكردي، هو من أصل آري، و هو مختلف بتاريخه وأعرافه، وعرقه ولغته، عن جميع المجتمعات القاطنة للأقاليم الخاضعة للانتداب. بموجب هذه العريضة، نطالب سيادتكم منح الأقاليم المأهولة بالأكراد إدارة خاصة، سواء كثيراً أم قليلاً. ومن أجل ذلك، نسمح لأنفسنا بأن نعرض أمام عطافتكم المبادئ التي يمكنها تسهيل المهمة المذكورة:

آ) ..... قبول الأكراد في الوظائف العامة، في الإدارة و العدالة، و الشرطة و غيرها.

ب) ..... قبول اللغة الكردية في الوظائف العامة[46].

كما تبرز وثيقة فرنسية اخرى هي عبارة عن مذكرة مقدمة إلى حكومة الانتداب في تموز ..... حزيران 1932، ما يلي: نطالب بإدارة خاصة مناسبة لمنطقتنا، نحن الموقعين أدناه من رؤساء عشائر، تجار، مخاتير قرى وسكان الجزيرة، يشرفنا أن نلفت انتباهكم إلى القضايا التالية:

doi: 10.25007/ajnu.v7n1a173

1. نحن سكان الجزيرة من مسلمين ومسيحيين، ننتمي إلى العرق الآري وإلى الأُمة الكردية، التي وبالنظر إلى تاريخها، أصلها، عاداتها وتقاليدها تشكل خصوصية كاملة وقائمة بحد ذاتها، وتشكل مقارنة بالسوريين في الداخل مجموعة متميزة.

2. لما كان سكان جبل الدروز والإسكندرونة وكذلك العلويين ينعمون بعطف حكومة الإنتداب، فإننا نسمح لأنفسنا أن نلتمس من فرنسا أم الحضارة والنور، أن تعترف لنا بإدارة خاصة مناسبة لمنطقتنا وذلك حتى تُضمن حقوق سكان الجزيرة البؤساء

3. أُسست الجزيرة قبل حوالي ست سنين بفضل الجيش الفرنسي، الذي عمل على تحقيق الأمن، وقام تحت سلطة العلم الثلاثي الألوان بتأسيس حوالي مائتي قرية والعديد من المدن، وذلك بمساعدة المساعي الكبيرة للاجئين الذين لحقوا بأخوتهم في الدم الذين كانوا يسكنون المنطقة من قبل. لكن وللأسف قامت الحكومة المحلية آنذاك بإرسال موظفين حكوميين غير مؤهلين لا يجيدون لغتنا وليسوا جزءاً من هذا الشعب البائس. لن يستطيع السكان تحمل هذا الظلم أكثر من ذلك ولن يستطيعوا كذلك القيام بمساندة موظفين يريدون أن يحكموا بشكل مخالف للأنظمة والقوانين. لقد أصبح الكثير من أخواننا ضحايا أبرياء للجشع غير المشروع لهؤلاء الموظفين، بل وصل الأمر حد زجهم في السجون. إن الموظفين شوفينيون، ولا يقبلون أن يأتي لاجئون ينتمون إلى قومية أخرى ويسكنوا في سوريا، و هم في الغالب لا يخفون هدفهم بتنفيذ برنامج يضع نصب عينيه تصفية الأشخاص الذين لا ينحدرون من العنصر العربي في أول وقت ممكن. كنتيجة للتصرفات اللاشرعية لهؤلاء الموظفين المحليين اضطرت مئات العائلات إلى ترك منازلها في قامشلي وعين ديوار في منطقة الجزيرة والتجأت إلى مناطق الحكومات المجاورة.

4. يأمل سكان الجزيرة بالعيش تحت حماية الشعب الفرنسي، أُم الحضارة والتقدم والمدافعة عن الحقوق القومية. سيكون هؤلاء السكان ملتزمين ومدينين إلى الأبد لفرنسا التي تأمل منها الجزيرة التي تعيش حاليا وضعا بالغ السوء، انتعاشا اقتصاديا يجعلها تزدهر وتنمو. لقد فتحت الجزيرة من قبل خيرة جنود الجيش الفرنسي والمئات من المقاتلين الكرد الذين ضحوا بدمائهم في سبيل ذلك وسيكون مصير هذه المنطقة الخراب والدمار إذا بقيت في قبضة الحكومة المحلية الجائرة، لذلك فإن ازدهارها وسعادة السكان ستتحقق إذا حظيت بإدارة خاصة، وهكذا ستقوم العشائر التي تستوطن المناطق المحاذية للخط الحديدي، بترك تركيا وستنضم إلى أبناء عشائرها الذين يتواجدون من قبل في الجزيرة، وسوف يجلبون الاعتراف لهذه المنطقة غير المأهولة[47].

5. مشروع الحكومة الكردية خلال المدة (1931- 1934)

دأبت السلطات البريطانية في العراق على مراقبة الحدود السورية وما يحدث في الداخل السوري من التطورات وبالاخص ما يتعلق بالكورد، وصدرت عن الاجهزة الامنية البريطانية في البلدات الحدودية العراقية مع سوريا تقارير شبه يومية عن مجريات الامور هناك، وهي تؤكد في مجملها على ان السلطات الفرنسية كانت بصدد الرضوخ لرغبات الاهالي باقامة حكومة كوردية لهم في مناطقهم وذلك في بداية الثلاثينيات من القرن الفائت، الى جانب اهتمام السلطات البريطانية بمسائل ترسيم الحدود بين تركيا وسوريا، وفي هذا السياق ذكرت احدى التقارير "شاع بانه يوجد مذكرة ما بين السلطات التركية والفرنسية بشان تسليم الاولى قضاء الجزيرة لقاء تنازلها عن بعض القرى الكائنة في حدود سوريا[48]. وبذلك يتضح اهمية الدور التركي في مراقبة الكورد السوريين منذ فترة مبكرة من تاريخهم الحديث. كما ان احدى التقارير البريطانية كانت قد اوضحت معلومة في غاية الاهمية ومفادها "ان شائعة فكرة الحكومة الفرنسية بتشكيل حكومة كردية في الجزيرة العليا لازالت الالسن تتناقلها ولم تتحقق لدينا منها حتى انه يقال بعد ان تتشكل الحكومة الكردية سيقام محمد الاغنج رئيس بلدية دير الزور/ حلب، حاكما عليها وان الحكومة الفرنسية قررت ان تجمع الرؤساء العشائر في دير الزور، وان قسما من هؤلاء الرؤساء مثل دهام الهادي وبقية رؤساء الشمر وحاج اغا ابن ابراهيم باشا قد اجتمعوا في الحسكة ولا يعرف قصد الحكومة من ذلك غير ان الوطنيين السوريين ليسوا موافقين على سلخ الجزيرة العليا من سوريا وتشكيل اي حكومة فيها"[49]. يتضح مما سبق، ان الطموحات الكوردية بتشكيل حكومتهم المحلية كانت تقابل بالفرض الشديد من قبل الوطنيين السوريين، والذين كانوا يعدون ذلك سلخا لجزء من سوريا على يد عناصر مشكوك في وطنيتها. يكمل التقرير خبر تشكيل الحكومة الكوردية في الجزيرة بما يلي "لقد استخبرنا بانه قبل تسعة ايام تقريبا اتى الى الحسكة من الشام ما يقارب الخمسة وعشرون شخصية من السوريين منهم شبان وبعض الكهول يرتدون ملابس عربية ونزلوا في بيت الشعر الذي كان يستحضر لاقامتهم من قبل جميل بن مسلط رئيس عشيرة الجبور خارج قصبة الحسكة فمكثوا هناك اكثر من يومين وفي اليوم الثالث حصل عندهم اجتماع حضره كثير من رؤساء العشائر العربية ومن جملتهم كل من دهام الهادي رئيس عشيرة الشمر وجميل بن مسلط باشا رئيس عشيرة الجبور وعلي السلطان وعلي الاسعد من رؤساء الجبور وعبدالمحسن بن عبدالكريم الشمري واخرين، وقد وقعوا على مضبطة على

doi: 10.25007/ajnu.v7n1a173

تشكيل حكومة وطنية عربية وعند مستشار الحسكة والسؤال منهم عما اذا كانوا موافقين على تشكيل حكومة عربية ام كردية قائلا لهم ان الذي يوافق على تشكيل حكومة كردية ليرفع يده، فلم ترفع ايدي رؤساء العرب باجمعهم ما عدا شيخ الطي المدعو طلال وعندئذ خاطب الرجل المسمى ياسين من اهالي دير الزور المستشار قائلا له يا حضرة المستشار نحن باجمعنا اسلام تودون ايجاد التفرقة بيننا وقد غضب المستشار على ما قاله هذا من جهة ومن جهة اخرى قبل ثلاثة ايام ان المستشار الفرنسي في عين ديوار جلب اليه كل من رسول اغا ودرويش اغا الاكراد وذهبوا الى حاجو اغا معهم وتوجهوا لعند خليل بن ابراهيم باشا حيث سيعقد اجتماع عنده يحبذون فيه التحاقهم بالحكومة الفرنسية ليتمكنوا من تشكيل حكومة كردية[50]. كما يذكر التقرير اسماء ابرز الزعامات الكوردية المؤيدة لتشكيل الحكومة الكوردية من خلال ما يلي "لقد استخبرنا موثوقا على انه بتاريخ 28 الجاري قد اتى مستشار ومعه ضابط فرنسي وبرفقتهم كان عبد مرعي واخيه رئيس عشيرة اليان ونايف مصطو الميراني وخادمه وابراهيم حاجي حسن مختار قرية خراب رشك الى دار حاجي عبد العزيز مختار قرية تلبسية وان الضابط طلب من الرؤساء المذكورين بتشكيل حكومة كردية لمنطقة سنجق الفرات وطلب الضابط ان يقنعوا عشيرة الهسنان والكركية والكواجر الكردية التابعين لقضاء تلعفر بالالتحاق لمنطقة سنجق المذكور"[51]. وتؤكد السلطات البريطانية في وثيقة اخرى قلقها من التحركات الفرنسية بقولها: "افاد البعض ان قصد الفرنسيين من هذه العملية هو جعل التفرقة والنفرة بين الاكراد والعرب لمصالحهم الشخصية[52]. وفي سياق متابعة الانكليز لما كان يحدث في منطقة الجزيرة، وتأثير ذلك على الوضع الامني في العراق، افادت احدى التقارير بما يلي "علم ان عدد الهاربين الفارين من بين الذين ارسلوا من الحسكة الى الشام هو 80 شخصا قبض على عشرين منهم وتفرقوا الباقين في قضاء عين ديوار والقامشلي، كما انه علم بذهاب البعض من هؤلاء الى جبل سنجار بقصد الدخول الى العراق[53]. والى جانب مراقبة التحركات التركية ودخول جنودهم الى الحدود السورية، اوضحت احدى التقارير اليومية ما يلي: "اتى الى الجزيرة فوج من الجيش التركي بتبديل الجنود التركية المرابطة على حدود سوريا والذين قد صدر امر بتسريحهم لاكمالهم المدة القانونية وان قائد هذا الفوج يسمى البكباشي محمد علي بك[54]. كما اوضح التقرير الوضع على الحدود بما يلي "اتى قبل عشرون يوما الميجر ترنكه الفرنسي قائد العشائر المستخدم تحت امرة المندوب السامي الى قامشلي وعين ديوار وديريك وبرفقته ضابط استخبارات القامشلي وبعد تجواله والتقائه مع بعض رؤساء العشائر الكردية والعربية عاد الى بيروت ويقال بان الاختلاف الحاصل بين رؤساء المنطقة قبل ثلاثة اشهر عن تشكيل الحكومة الكردية علاقة بهذه الزيارة[55]. وبشيء من التفصيل تذكر احدى التقارير ما كان يجري بخصوص الرغبة الفرنسية باستكمال مشروعها لتاسيس حكومة كوردية في الجزيرة بتوضيحها "يشارع بانه قد تقرر جعل دير الزور عاصمة للحكومة الكردية المنوي تشكيلها وسيعين رئيس الحكومة من الرؤساء الذين وافقوا على تشكيل هذه الحكومة ويقال بان جلال الدين البدرخاني[56]. مرشحا لهذه الرئاسة نظرا لكونه من انصار السلطة الفرنسية ومن الذين اشتغلوا بالحركة الكردية"[57]. يلاحظ ان التقرير يؤكد على نية الحكومة الفرنسية تحقيق هدف الكورد باقامة حكومتهم المحلية بذكره "ان حكومة فرنسا تجهد بتشكيل حكومة كردية بقدر تمكنها وكان قبل مدة جمع رؤوساء العشائر الساكنين في الجزيرة في دير الزور وذلك لاجراء شبه استفتاء عن تشكيل حكومة كردية فوافق قسم من الرؤساء ولكن الشخص المدعو ياسين افندي من اهالي دير الزور عارض الجنرال وقال ان الاهالي لهم نواب منتخبين من قبل وهم بيدهم راي الاهالي وان المحبذين لهذه الفكرة هم حاجو رئيس عشيرة الطور واولاد جميل باشا حتى ان احدهم في باريس ويدعي بحقوق الجزيرة وان هؤلاء الاشخاص ليسوا سوريون بل هم ملتجئين دخلاء واصلهم من التبعية الاتراك"[58]. تشرح التقارير بشيء من التفصيل اماكن تواجد الجنود الفرنسيين في المنطقة بقولها "ليس يوجد في مركز قامشلي جنود كثيرين بل ان مركز الجنود في الحسكة ويوجد فيها قوة كافية من الجنود والطيارات[59]. وتذكر ان السياسة العامة للحكومة السورية هي محل رضى الاهالي، لولا التعامل غير اللائق لبعض الموظفين، اذ توضح "ان سياسة الحكومة السورية مع الاهلين نوع ما جيدة ولكن الاهلين متفرقين من الشدة والظلم الذي يلحق بهم من قبل مامور الكمارك"[60]. تابعت السلطات البريطانية الامور على الجانب السوري عن كثب كالعادة، ومن ذلك ان تقريرا يكشف ما يلي "ان الكونونيل الفرنسي الذي اتى الى قضاء عين ديوار هو رئيس المستشارين لمنطقة الفرات وقد اتى الى هناك لتفقد شؤون تلك المنطقة وبعد ان تواجه مع رؤوساء العشائر الكردية والعربية الذين حضروا الى مركزي قضائي عين ديوار والقامشلي عاد الى الحسكة، وان نايف بك الميراني سئل الموما اليه عن قضية تشكيل الحكومة الكردية فاجابه بان القضية لازالت تحت النظر في باريس وسوف يخبرهم بذلك عند اخذ النتيجة وقد اشتكى الرؤساء عن ضريبة الاشخاص والمواشي الذي تقرر جمعها من عشائرهم

doi: 10.25007/ajnu.v7n1a173

فوعدهم خيرا وجلب نظر الكونونيل، عبدالله ابن ابراهيم اغا الشرفاني حيث كان قد حضر في عين ديوار عن هوية تصلح معه واخذ يحادثه اكثر من رفاقه وقد تاثر بعض الرؤساء من التفات الكونونيل الى عبدالله ازيد منهم لانه مهاجر وليس من اهالي تلك المنطقة وكان الكونونيل مدير استخبارات وسكرتير وحسب الشائع ان اسباب مجيئه هو لحل الخلاف الذي حصل بين رؤساء العشائر وبين المستشارين بسبب ضريبة المواشي والاشخاص"[61]. فيما يذكر تقرير اخر انه قدم الى القامشلي في 16 حزيران 1934، المندوب الفرنسي في سوريا وقد استقبله جمهور كبير من الاهالي ضم معظم رؤساء سنجق الفرات تقريبا وانه خطب فيهم واعدا اياهم بقوله "سنبذل كل مجهود بتشكيل حكومة كردية في منطقتهم والتي ستؤول لفائدة الجنس الكردي عامة"[62]. وهذا اعتراف فرنسي واضح ان منطقة الجزيرة كانت موطنا للكورد وانهم يستحقون ان تكون لهم خصوصية قومية ادارية في مناطقهم. يتابع التقرير في توضيحه لما جرى في الاجتماع بالقول "وقد صرح ايضا في اثناء الاجتماع المذكور بانه اذا كانت الحكومة العراقية لا توافق على مد الخط الحديدي في اراضيها سوف يمده الى عين ديوار ومنها الى الاراضي التركية"[63]. ويشير التقرير الى ان دهام الهادي وهو زعيم قبيلة الشمر العربية كان قد ادعى بان مستشار دير الزور قد توقف عن دفع رواتبه منذ اربعة اشهر فعليه في الحال امر المومىء اليه باعطائه 400 ليرة ذهبية ومواصلة دفع رواتبه بعد هذا"[64]. كما يذكر تقرير اخر معلومات مفيدة عن موافقة الفرنسيين على اسكان الاثوريين في منطقة الجزيرة العليا[65]. واشراكهم ب. "الحكومة الجديدة المنوي تشكيلها من الارمن والاكراد". ويؤكد التقرير ان المار شمعون زعيم الاثوريين سيحضر الى المنطقة المذكورة، وان الاثوريين الذين نقلوا من الشام الى دير الزور قد وصل بعضهم الى الحسكة، وان "الحكومة الجديدة سيرأسها مجلس مؤلف من خمسة اعضاء يمثلون الاكراد والارمن والاثوريين". كما يشير التقرير الى مسالة مهمة وهي ان الارمن يقومون بشراء الاراضي في تلك المنطقة بسرعة كبيرة[66]. يؤكد التقرير البريطاني مساعي فرنسا بقولها "يلوح من هذه الاخبار والاخبار السابقة المتعددة الواردة من مختلف المصادر في الاشهر الاخيرة عن الخطط الفرنسية الجديدة في المنطقة المذكورة بان الفرنسيين جادين في اخراج فكرة تشكيل حكومة كردية ارمنية اشورية في الاراضي المتاخمة للعراق الى حيز العمل". وبخصوص موقف بريطانيا من مساعي فرنسا تلك، يكشف التقرير ما يلي "المقاصد هي ليست من مصلحتنا على كل حال، والادلة غير مفقودة على ان قبول الفرنسيين لاسكان الاثوريين في سوريا واشراكهم في المشروع الفرنسي المنوه عنه هي ليست بالفكرة الجديدة رغما عن تظاهر به الفرنسيين حتى الان من عدم قبولهم الاثوريين في سوريا"[67]. لقد حظيت مسالة هجرة الاثوريين العراقيين الى سوريا باهتمام السلطات البريطانية واوحت الى ان ذلك يدخل ضمن نطاق اهد اف فرنسا بتأسيس حكومة محلية في منطقة الجزيرة، اذ توضح احدى الوثائق ذلك بجلاء بقولها :" ان لفتة نظر صغيرة الى الماضي تجعلنا نعتقد ان جلب الاثوريين الى سوريا هي ذات علاقة قوية بالمشروع الفرنسي الموضوع البحث والذي بدأنا نشر بعض اتجاهاته ومراميه وهنا اجد من الواجب ان استعرض بايجاز بعض الحوادث السابقة المتعلقة بالموضوع والتي سبق ان رفعت عنها تقارير رسمية متعددة من قبل الى الاقضية المختصة ومن قبل متصرفكم الى وزارة الداخلية، بدأ الفرنسيون بحماية جمعية خويبون المعلومة والمساهمة في تقويتها منذ اكثر من ثلاث سنوات حيث كان مركزها في دمشق يلقي كل تشجيع من قبل السلطات الفرنسية، ان هذه الجمعية وجهت قسم من دعايتها الى العراق بصورة جدية منذ ان اصدرت مجلتها هاوار التي منع ادخالها الى العراق بامر من وزارة الداخلية"[68]. يذكر التقرير ما يلي "ان علاقات المار شمعون واتباعه مع هذه الجمعية ترجع الى ما قبل ذهابه الى جنيف حيث كان على اتصال تام ببعض الفرنسيين في الموصل وغيرها وكانوا هؤلاء هم همزة الوصل بينه وبين الجمعية وقد توثقت علاقاته هذه بها عند زيارته الى اوربا وهذا ما نميل به تظاهر المار شمعون بالعطف على الفكرة الكردية ومحاولة ياقو المخابرة مع بعض رؤوساء الاكراد داعيا اياهم على الاتفاق معه قبل الثورة الاثورية بنحو سنة"[69]. ويضيف التقرير خطورة الاثوريين بما يلي "ان مار شمعون وجماعته منذ ان قطعوا الامل من مساعدة السلطات البريطانية اياهم على تشكيل حكومة اثورية في العراق بدأوا يقتربون من الفرنسيين حيث راي الاخيرين بان الاثوريين من العناصر التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز مشروعهم المتصور، وهذا هو التعليل المنطقي الذي لا مناص منه للخطة التي انتهجها الفرنسيون سواء بقبولهم الهجرة الاثورية المسلحة الى سوريا وبارجاعهم السلاح الى الاثوريين وسوقهم لمحاربة الجيش العراقي في ديره بون"[70]. يوضح التقرير بالتفصيل طريقة عمل الاثوريين وقادة حركتهم في سوريا من خلال توضيح ما يلي "ان ياقو ملك اسماعيل هو يد مار شمعون اليمنى في الحركة الاثورية، وكان على اتصال بالفرنسيين قبل الهجرة الاثورية بمدة ليست قليلة بدليل زيارته للفرنسيين الدومينكان في دير قاشفر (مار ياقو) مع بعض رفقائه وبقائه ليلة كاملة هناك رغم العداء المذهبي الشديد الذي كان موجودا بين الكنيسة الاثورية والارساليات الكاثوليكية الفرنسية

doi: 10.25007/ajnu.v7n1a173

وتردد القنصل الفرنسي في الموصل على الدير المذكور قبل ذلك وبعده، هذا علاوة على ما اتضح اخيرا من زيارة ياقو ولوكو للقنصل الفرنسي في الموصل قبل سفرهم الى سوريا من قبل الحركة الاثورية واخذهم منه كتاب تصريف وتوصية الى مستشار عين ديوار الفرنسي الذي اعترف في احد الاجتماعات الرسمية بانه قابلهما في عين ديوار قبل عبور الاثوريين من فيشخابور الى سوريا ببعض ايام"[71]. طالب التقرير الجهات البريطانية العليا باتخاذ الاجراءات المطلوبة تجاه ما يحدث بالقول "هذه نبذة موجزة جدا عرضناها لاعتقادنا بانها ذات علاقة بالحوادث الجارية في منطقة الجزيرة العليا وان ما نراه بالنسبة لهذا القضاء اذا تحققت الاخبار المبسوطة اعلاه هو ان تفكر المراجع المختصة منذ الان بصورة جدية باتخاذ التدابير الكفيلة لمنع تسرب الاشخاص المضرين والدعايات الفرنسية الى الاراضي العراقية[72]. يتضح مما تقدم، ان العامل الامني كان طاغيا فيما يخص المتابعة البريطانية لما كان يجري في الجانب السوري. كما يشير التقرير الى وصول افراد من الجانب السوري الى العراق من اجل الدعاية للحكومة الكردية القادمة من خلال قوله " في ليلة 28 ارسل كل من ابراهيم حاجي حسن واخ عبدي مرعي وخادم نايف مصطو الميراني احدهم الى قرية تل ابو ظاهر والثاني الى داخل عشيرة الكركية والثالث الى قرية الشلكية مع عشائر موسى رشك لاجل تشويقهم من الالتحاق بالسنجق المذكور وهنا اننا محقين جدا في تعقيب هذه الحركات"[73]. وفي الاطار ذاته، وبعد ان اصبح متابعة ملف تشكيل الحكومة الكردية الشغل الشاغل للسلطات البريطانية المحلية، عبر مراقبة مساعي السلطات الفرنسية في هذا المنحى، تشير احدى الوثائق، ان السلطات الفرنسية لاتزال على عهدها في تحقيق هذا الهدف، اذ توضح ما يلي "علمنا من احد القادمين من الحسكة بان فرنسا قد طلبوا حضور جميع رؤساء عشائر الاكراد والعرب القاطنين في منطقة الجزيرة العليا اي من دير الزور حتى عين ديوار بقصد عقد مؤتمر في حلب خلال الشهر الحالي هذا وان المخبر يجهل الغاية التي يرمون من عقد هذا الاجتماع[74]. ومع ما تقدم، يلاحظ ان السلطات الفرنسية كانت محقة بوصول الاثوريين الى منطقة الجزيرة اكثر من اهتمامها بتشكيل حكومة كردية فيها، بخاصة ان الدولة التركية كانت مانعا اساسيا لتحقيق الهدف الكوردي، ومن ذلك ان الحكومة التركية كانت قد طالبت في مطلع ايلول 1934، السلطات الفرنسية توطين الاثوريين على الاراضي القريبة من الحدود التركية-السورية، لمنع الكورد من التفرد بمصير المنطقة[75]. لقد عملت فرنسا على توطين الاثوريين في المناطق الكوردية، حيث وفد الى منطقة الجزيرة (1867) شخصا اثوريا، واستوطنوا الاراضي المسجلة باسم املاك الدولة، حتى ان جريدة عراقية وصفت ما يحدث بما يلي " لقد اصبحت الجزيرة مأوى للمشردين"[76]. وكان واضحا ان الاثوريين قد يئسوا من مساعدة الانكليز لهم في ايجاد وطن لهم، والتجأوا الى فرنسا لجعل احدى المناطق السورية وطن لهم بحسب جريدة (فتى العراق) العراقية[77]. بخاصة ان اعدادهم ازدادت شيئا فشيئا حتى وصلت الى (7500) شخصا وافدا على منطقة الجزيرة السورية[78]. ان ما يدحض التقارير البريطانية في نية السلطات الفرنسية بتشكيل حكومة كوردية في منطقة الجزيرة، فضلا عن المعارضة الشديد للوطنيين السوريين لتلك الفكرة، الى جانب الرفض التركي المستمر، هو ان السلطات الفرنسية لم تبذل اي جهود للاعتراف بالكورد في سوريا كثاني اكبر قومية بعد القومية العربية قبل الحديث عن تشكيل الحكومة الكوردية اواسط الثلاثينيات، مع ان ذلك كان لم يكن صعبا من قبلها، بخاصة انها كانت صاحبة اليد الطولى في البلاد، وبامكانها تمرير ذلك في الدستور السوري الذي وضعته الجمعية التأسيسة العام 1928، ونشره المفوض السامي الفرنسي في العام 1930.

الخاتمة

يمكن القول من خلال ما تقدم، ان منطقة الجزيرة العليا (الحسكة) تعد ارض كوردستانية من النواحي الجغرافية والتاريخية والسكانية، اذ تؤكد المصادر ان الكورد هم اول من سكن المنطقة واقاموا فيها قبل قدوم العناصر الاخرى، ويلاحظ ان السلطات الفرنسية منذ قدومها الى سوريا وانتدابها عليها، ادركت ان للكورد خصوصيتهم القومية المغايرة للاكثرية العربية في سوريا الحديثة. وتجدر الاشارة الى ان الكورد عملوا منذ بداية الانتداب الفرنسي لسوريا على المطالبة بحقوقهم عبر العرائض المقدمة للسلطات الفرنسية في المنطقة، وكانت السلطات البريطانية تراقب عن قرب سياسة فرنسا في المنطقة الحدودية المتاخمة للعراق، وكانت قد تخوفت من فكرة تسهيل فرنسا العقبات امام اقامة حكومة كوردية في منطقة الجزيرة، اذ تؤكد التقارير البريطانية اليومية ان فرنسا كانت تبذل مساعيها بصورة جدية لتحقيق هدف الاهالي باقامة الحكومة الكوردية هناك، كما تناولت التقارير البريطانية موقف العرب والمسيحيين من مشروع اقامة الحكومة الكوردية، وعلى الرغم مما تقدم، تظهر التقارير ان فرنسا كانت تستثمر مشاعر الكورد وتعدهم باقامة حكومة كوردية محلية، فيما لم تخطو عمليا الخطوات الفعلية في هذا الاطار. يتضح مما سبق ايضا، ان السلطات البريطانية كانت تضخم وتهول من الدعم الفرنسي للكورد السوريين، وكررت تقاريرها

doi: 10.25007/ajnu.v7n1a173

اليومية اوسط الثلاثينيات من القرن الفائت ذلك مرارا، و روجت ان فرنسا على وشك منح الكورد الفرصة لتشكيل حكومتهم المستقلة على ارضهم التاريخية بدعم من جيرانهم المسيحيين والبدو العرب، الا ان الوقائع تثبت ان هدف السلطات الفرنسية الاساسي كان التقرب من الكورد وجعلهم الى جانب سياساتها في سوريا.

قائمة المصادر

1. يرجح ان اسم الحسكة اشتق من اسم عشيرة كوردية قديمة، اذ يرد في السجل العقاري العثماني خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ذكر عشيرة هسكه الكوردية، للتفاصيل ينظر: شتيفان فينتر، أكراد سورية في مرآة مصادر الأرشيف العثماني خلال القرن 18 للميلاد، ت: د. نضال محمود حاج درويش، مجلة الحوار، العددان (67-68)، القامشلي، 2015، ص 38.
2. للمزيد من التفاصيل ينظر: علي صالح حمدان، الحركة القومية الكوردية في كوردستان- سوريا (1946-1970)، رسالة ماجستير قدمت لكلية الاداب، جامعة دهوك، (دهوك، 2003)، ص ص 27-28.
3. يذكر منذر الموصلي مثلا: "اما في العصر الحديث فان وجود الاكراد في شمال سورية انما بدأ عام 1926 على وجه التحديد، حيث لاذ اكراد كثيرون انذاك بالاراضي السورية فتوطنوا فيها ثم اكتسبوا الجنسية"، ينظر كتابه: عرب واكراد رؤية عربية للقضية الكردية، (دمشق، 1986)، ص 95.
4. للتفاصيل عن اسباب انتداب فرنسا لسوريا ينظر: مجيد خدوري، المسألة السورية، (الموصل، 1934)، ص ص 5-7.
5. طريف حاكمي، مسيرة الادارة المحلية خلال خمسة وعشرين عاما 1971-1996، من منشورات وزارة الادارة المحلية، (دمشق، 1996)، ص ص534-537.
6. عبدالصمد داوود، الحزام العربي في الجزيرة – سوريا، (ب.م، 2015)، ص12.
7. يونس خلف، الزراعة في الحسكة... واقع وآفاق، **على الرابط:** www.esyria.sy
8. عبد الجدوع، الرميلان أول شركة نفطية في سورية، **على الرابط:** www.esyria.sy
9. سعد ناجي جواد، الاقلية الكردية في سوريا (تداول محدود)، (بغداد، 1988)، ص6 ؛ د. عبد الرحمن قاسملو، كردستان والاكراد دراسة سياسية واقتصادية، ت: ثابت منصور، (بيروت، 1970)، ص14.
10. جرنوت فيلهلم، الحوريون تاريخهم وحضارتهم، ترجمة وتعليق: د.فاروق اسماعيل، (حلب، 2000)، ص 81 ؛ د.عبد الله الحلو، صراع الممالك في التاريخ السوري القديم ما بين العصر السومري وسقوط المملكة التدمرية، (بيروت، 1999)، ص94 ؛ صالح عثمان، تاريخ المنطقة الكردية وخصوصية القضية الكردية في سوريا، مجلة الحوار، العدد (57)، القامشلي، صيف 2007، ص 61.
11. ينظر بحثه: الامبراطورية الميتانية والسؤال عن الكرونولوجيا المطلقة: بعض الاعتبارات الأثرية، ت: د. نضال محمود حاج درويش، على الرابط: www.medaratkurd.com
12. عبدالحكيم الكعبي، الجزيرة الفراتية وديارها العربية (ديار بكر، ديار ربيعة، وديار مضر)، (دمشق، 2009)، ص 58.
13. ابن حوقل، كتاب المسالك والممالك، (ليدن، 1873)، ص153.
14. المصدر نفسه، ص18.
15. المصدر نفسه، ص109.
16. المصدر نفسه، ص138-139.
17. احمد بن يوسف بن علي بن الازرق الفارقي، تاريخ الفارقي، حققه وقدمه له: د. بدوي عبد اللطيف عوض، (القاهرة، 1959)، ص ص 51-52.
18. ينظر مؤلفه: معجم البلدان، ج2، ص72، نقلا عن: د. بدوي عبد اللطيف عوض، في تحقيقه لكتاب الفارقي، (القاهرة، 1959)، ص52، الهامش 2.
19. تقي الدين احمد بن علي المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار-الخطط المقريزية، تحقيق: د. محمد زينهم، مديحة الشرقاوي، الجزء 1، (القاهرة، 1998)، ص36.
20. كوني ره ش، الملان في برية ماردين، على الرابط:www.semakurd.net
21. رئيس اتحاد العشائر الملية الكردية، زحف على رأس فرسانه الكرد البالغ عددهم (1500) فارس على دمشق واحتلها باسم السلطان عبد الحميد سنة 1908، مما جعل الحكومة الاتحادية في تركيا تنتقم منه فيما بعد وتقتله غيلة، د. احمد عثمان ابو بكر، اكراد الملي وابراهيم باشا، (بغداد ،1973)، ص ص56 –57.
22. ثائر حامد محمد صوفي خضر، آل محمد الجربا ودور شمر في التاريخ السياسي الحديث لاقليم الجزيرة الفراتية 1800-1921، (الموصل، 1996)، ص273.
23. جون فردريك وليامسون، قبيلة شمر العربية مكانتها وتاريخها السياسي 1800-1958، ترجمة وتقديم: مير البصري، (لندن، 1999)، ص ص 62-63.
24. ينظر كتابه: جولة اثرية في بعض البلاد الشامية، المطبعة الحديثة، (دمشق، 1934)، ص321.
25. ينظر كتابه: الاكراد في لبنان وسوريا (بحث اجتماعي)، (بيروت،1945)، ص26.
26. د. ئازاد نةقشبةندى، ريككةوتنامةى سايكس- بيكو و كردستان، كوفارا سةنتةرى برايةتي، زمارا (7)، سال (2)، هةوليز، ئاب 1998، ل6.
27. فؤاد حمه خورشيد مصطفى، القضية الكردية في المؤتمرات الدولية، (اربيل، 2001)، ص ص57-82.
28. المصدر نفسه، ص ص80-82.
29. د. سهيلة الريماوي، الحكم الحزبي في سورية ايام العهد الفيصلي 1918- 1920، (عمان، 1997)، الملحق رقم (8) ص ص 261-262.
30. جرجيس فتح الله، يقظة الكرد تاريخ سياسي 1900-1925، (اربيل، 2000)، ص ص177-180.
31. جريدة الفيحاء، العدد (62)، السنة (7)، دمشق، 21 كانون الثاني 1926 ؛ مير بصري، اعلام الكرد، (لندن، 1991)، ص100.
32. يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، (ذكريات الحكيم)، ج3، (بيروت، 1966)، ص91-92.
33. شتيفان فينتر، المصدر السابق، ص 44.
34. اسكندر داود، الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر، تقديم: د.سامي الدهان، (دمشق،1959) ص207.
35. اسماعيل المحمد، مدينة الحسكة، مجلة الحوار، العددان (67-68)، القامشلي، 2015، ص ص77-78.
36. سميت المدينة بهذا الاسم لكثرة نبات القصب في المنطقة حيث يطلق عليه في اللغة الكردية اسم قاميش، وكان عدد نفوس هذه المدينة سنة 1989 يقدر ب.(122) الف، مصطفى اصلان "بقايا البنية (التكوينات) الاجتماعية التقليدية في ثلاث مدن كردية كاهتا، نورشين، قامشلي" ترجمة عن الفرنسية د. ئوميد روزبياني مراجعة : د. عبد الفتاح علي بوتاني، مجلة دهوك، العدد (4) دهوك، اب 1998، ص ص74-86.
37. الدراسة الوثائقية للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، التعريب في سوريا، تعريب القرى والبلدات الكردية، 1992، ص 6.
38. جريدة التقدمي، العدد (24)، القامشلي، اذار 1994.
39. مصطفى اصلان، المصدر السابق، ص ص74-76.
40. تبعد ديريك مسافة 190 كم عن مدينة الحسكة، و90 كم عن القامشلي، ونحو 900 كم عن دمشق، وتتربع على مساحة قدرها 2560 كم2 وتتبع لها 397 قرية ومزرعة وتتبعها ناحيتا جل اغا وتل كوجر، والمساحة الاجمالية للمدينة 114.00 الف هكتار، وكانت نتيجة اتفاقية رسم الحدود بين سوريا وتركيا الموقعة في عام 1928 ضم ديريك إلى سوريا، فأصبحت منطقة إدارية مركزها قرية عين ديوار، وبموجب المرسوم 1414 في 18 تموز 1933 أصبحت قرية ديريك بلدة وتم إنشاء البلدية فيها، وفي عام 1936 حولت إلى قائمقامية واستبدل اسمها من ديريك إلى (قائمقامية الدجلة) وفي عام 1938 حولها الفرنسيون إلى مركز المنطقة، وبموجب المرسوم 346 في 24 آذار 1957 استبدل اسم المدينة وطلق عليها تسمية المالكية، ينظر: محمد قاسم، ديرك مدينة في منقار البطة، على الرابط: www.odabasham.net؛ علي صالح

حمدان، كوردستان- سوريا، مجلة (روكةه.)، العدد (1)، زاخو، صيف 2011، ص ص220– 221.

41. ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص ص 176.

42. المصدر نفسه، ص 176. 177.

43. بلغ تعداد عوائل عشيرة ميران الكردية مثلا خلال المدة (1883-1887) أكثر من 1500 عائلة، ينظر: علي بن موسى انصاري طباطبايي، زبدة الوقايع، تحقيق: د. فاخر يوسف، ص37، مخطوط بحوزة المحقق.

44. احمد وصفي زكريا "اعراب شمالي الشام"، مجلة الحديث، العدد (3)، حلب، 1935.

45. ينظر نص الوثيقة في: جريدة العاصمة، العدد (281)، دمشق، اب 1925.

46. إيفا سافلسبيرغ وسيامند حاجو، مجلة دراسات كردية،، ت: فرهاد احمه، العدد (1)، (برلين، 2001)، ص 2.

47. المصدر نفسه، ص2.

48. ملف تشكيل الحكومة الكردية في سوريا العام 1934، دائرة قائمقام قضاء زاخو، العدد س/26/27 بتاريخ 10 /1934/5.

49. ملف تشكيل الحكومة الكردية في سوريا العام 1934، دائرة قائمقامية قضاء سنجار، العدد س/881 التاريخ 31 /5/ 1934.

50. ملف تشكيل الحكومة الكردية في سوريا العام 1934، دائرة قائمقامية قضاء سنجار، العدد 1004 التاريخ 16 نيسان 1934.

51. ملف تشكيل الحكومة الكردية في سوريا العام 1934، كتاب معاون مدير الشرطة المرقم 84 والمؤرخ 29/ ايار/ 1934.

52. ملف تشكيل الحكومة الكردية في سوريا العام 1934، دائرة قائمقام زاخو، العدد س/36 التاريخ 9 /1934/5.

53. المصدر نفسه.

54. المصدر نفسه.

55. المصدر نفسه.

56. اخطات الوثيقة في ذكر اسم الشخصية الكردية المعروفة جلادت بدرخان بك، **لمعرفة المزيد من نشاطاته الثقافية ينظر:** سلمان عثمان (كوني رش)، جلادت بدرخان حياته، دمشق، 1992، ص 26.

57. ملف تشكيل الحكومة الكردية في سوريا العام 1934، دائرة قائمقام زاخو، العدد س/36 التاريخ 9 /1934/5.

58. ملف تشكيل الحكومة الكردية في سوريا العام 1934، دائرة مامورية مركز شرطة قضاء سنجار/العدد 10/29/ع 12/ 5/ 1934.

59. المصدر نفسه.

60. المصدر نفسه.

61. ملف تشكيل الحكومة الكردية في سوريا العام 1934، كتاب مدير ناحية السليفاني المرقم 14 /س والمؤرخ 1934/6/28.

62. ملف تشكيل الحكومة الكردية في سوريا العام 1934، دائرة قائمقام قضاء سنجار، العدد س/54/ 1/2 في 5 تموز 1934.

63. المصدر نفسه.

64. المصدر نفسه.

65. استدعى المفتش الاداري البريطاني الكونونيل ر. س. ستافورد نحو مائة شخصية اثورية الى الموصل في 15 تموز 1933، وشرح لهم انه ما لم يغادروا العراق فانه عليهم العيش كباقي الاقليات دون التفكير بتشكيل وطن خاص بهم، عقب ذلك، قام 550 اثوري بقيادة ملك ياقو وملك لوكو بالفرار عبر نهر دجلة ودخلوا الى سوريا خلال ليلة 4- 5 اب 1933 ثم عادوا الى العراق لجلب عوائلهم، حيث قابلتهم القوات العراقية باطلاق النار وقتلت العديد منهم في فيشخابور، والتي كانت بداية لما جرى مع الاثوريين من عمليات القتل على يد القوات العراقية بقيادة بكر صدقي، للتفاصيل ينظر: د. جوزيف يعقوب، المسألة الاشورية، ت: سوزان خوشابا، (دهوك، 2005)، ص 19.

66. ملف تشكيل الحكومة الكردية في سوريا العام 1934، دائرة قائمقام قضاء زاخو، العدد 67 في 3 تموز 1934.

67. المصدر نفسه.

68. المصدر نفسه.

69. المصدر نفسه.

70. المصدر نفسه.

71. المصدر نفسه.

72. المصدر نفسه.

73. المصدر نفسه.

74. ملف تشكيل الحكومة الكردية في سوريا العام 1934، دائرة قائمقامية قضاء سنجار، العدد 120، التاريخ 7 تشرين الاول 1934.

75. جريدة فتى العراق، العدد (54)، 5 ايلول 1934.

76. جريدة فتى العراق، العدد (55)، 8 ايلول 1934.

77. جريدة فتى العراق، العدد (56)، 12 ايلول 1934.

78. معن عبد القادر ال زكريا، الاشوريون اثوريي في وثائق الصحافة العراقية، (دهوك، 2016)، ص75.

doi: 10.25007/ajnu.v7n1a173